مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية

المجلد11 / العدد:02 (2021)، ص 853-870

# إشكالية المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر – عزمي بشارة نموذجا

# The problematic of civil society in contemporary Arab thought –Azmi Bishara is a model

شرقي يونس*

جامعة الجزائر2، younes_mon@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/06/23 تاريخ القبول: 2021/02/23 تاريخ النشر: 2021/12/28

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ملابسات نشأة فكرة المجتمع المدني في الخبرة العربية، من خلال المشروع النقدي الذي قدمه عزمي بشارة، وذلك بالتركيز على الفكرة كمعطى سياسي وفلسفي، من خلال تأصيل مفاهيمها وتفكيكها من بداياتها وصولا إلى التمثلات الفعلية لها في الفكر العربي المعاصر، وبحث المجتمع المدني كفكرة فلسفية متعددة الحدود المفاهيمية يقودنا نحو مسار الكشف عن الحدود الأقرب إلى التطابق مع الحالة العربية، وعن المهمات التاريخية للمجتمع المدني العربي ودوره في المستجدات القائمة في الواقع، ومنه كشف المحركات المعرفية الدافعة نحو تشكيل ملامح هذا المجتمع المدني، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على تحيين المعطيات التحليلية في قراءة عزمي بشارة عبر سبر طرحه الفلسفي حول الموضوع في دراساته المقدمة للساحة الفكرية العربية، ودعمنا هذه الدراسة بمقابلة شخصية موثقة معه، لمراجعة النظرية في ظل الوضع العربي الذي أفرزته أحداث الربيع العربي منذ نهاية 2010، تم فيها رصد مسار كل حالة وتأثيرها في تطور المفهوم، القائم على جدلية العلاقة الطردية مع مفهوم الديمقراطية، وهو ما قاد إلى التساؤل عن الواجب السياسي لرواد فكرة المجتمع المدني وعن الالتزامات الأساسية لهم قبل إخراج المفهوم من الدائرة النظرية نحو مجال التطبيق، وتبقى المعضلة الكبرى في هذا المفهوم، متمثلة في الاستيراد الجاهز له من التجربة الفكرية الغربية، مما تسبب في حرق مراحل فلسفية وتاريخية، نجمت عنها تناقضات شوهت جوهر المجتمع المدني وأخرجته عن سياقه التاريخي الموافق لمحطاته التراكمية، وقد حاولنا العودة إلى أصل هذه المعضلة، وإلى تلك المساعي نحو الخروج منها بإجابة تلتزم بتحريك النقاش من جديد، بما يخفف من عيوب حرق المراحل كما سبق وأن ذكرنا.

** المؤلف المرسل: شرقي يونس الإيميل: younes_mon@yahoo.fr

**الكلمات المفتاحية:** المجتمع، المجتمع المدني، الفكر العربي المعاصر، الديمقراطية، التحول الديمقراطي، المجتمع السياسي

**Abstract:**

This study aims to reveal the circumstances of the emergence of the idea of the civil society in the Arab experience, through the critical project presented by Azmi Bishara, and that by focusing on the idea as a political and philosophical figure , through rooting its concepts and dismantling them from their beginnings to the actual representations of them in the contemporary Arab thought and searching for the civil society as a multi conceptual philosophical idea that lead us towards the path of uncovering borders that closely matches the conforming of the Arab case. And on the historical tasks of Arab civil society and its role in the existing developments in reality that includes the revealing of cognitive drivers that drive towards shaping the features of this civil society. In this study, we relied on updating the analytical information in the reading of Azmi Bishara by exploring his philosophical presentation on the subject in his studies presented in the Arab intellectual arena

And we supported the study with a personal interview documented with him to review the theory under the light of the Arab situation that was produced by the events of the Arab Spring since the end of 2010, in which each track was tracked and its impact on the development of the concept, based on the dialectic of the direct relationship with the concept of democracy, and this last , lead to this question about the political duty of the pioneers of the civil society idea and their basic obligations before the concept is removed from the theoretical circle towards the application one, and the major dilemma remains in this concept,

Represented by the ready import of it from the Western intellectual experience which caused the burning of philosophical and historical stages that resulted some contradictions which distorted the essence of the civil society and derived it from its historical context that corresponds to its accumulative stations. Eventually, we have tried to go back to the origin of this issue and to seek to get out of it with an answer committed to stimulating the debate again in order to alleviate the disadvantages of burning the stages as mentioned before..

**مقدمة:**

تتصدر فكرة المجتمع المدني منذ مدة ليست بالبعيدة عنا، واجهة النقاش السياسي والاجتماعي في الساحة الفكرية العربية المعاصرة، بدوافع التغيرات التي طرأت على العلاقة بين الأنظمة والشعوب العربية، فالتغيرات التي فرضها الوضع الناتج عن زوال الثنائية القطبية بين المعسكرين، وقيام النظام العالمي الجديد، بكل سماته الديمقراطية والمطالب الشعبية نحو القطيعة مع مظاهر الاستبداد والشمولية، ونزوع المواطنين نحو التكتل في مواجهة أحادية الدولة، عبر استحداث حيز وسيط بينه وبينها يمكنه من التفكير بصوت أعلى، وفي الوقت ذاته يكون ندا لها.

ولم يكن الفكر العربي بمنأى عن هذه التحولات والتغيرات الحاصلة في المجال المفاهيمي على وجه الخصوص، ومن ذلك مفهوم المجتمع المدني، حيث أقبل بعض المفكرين العرب على استنساخ هذا المفهوم معتبرين ارتحاله من حاضنته الأساسية في الغرب إلى حاضنته الفكرية العربية انتقالا مشروعا وضروريا، وأن إعادة تبيئة هذا المفهوم ضمن الخبرة العربية هو الضامن الأساسي للديمقراطية الحقة والمواطنة الصالحة.

وبين من يحاول تأكيد ضرورة الارتحال والتبيئة وبين من يحاول عصرنة هذا المفهوم عبر الاهتمام بالمستجدات التكنولوجية والدعوى إلى مجتمع مدني افتراضي، هناك من عاد إلى مفاهيم سابقة للمجتمع المدني ليحلقها بركبه، رغبة منهم في التأصيل للمفهوم.

إن هذه المواقف على تعددها يعوزها التوجه النقدي، وهو ما أدركه المفكر العربي المعاصر "عزمي بشارة"، الذي حاول أن يقارب المفهوم مقاربة نقدية تضمنها كتابه: "المجتمع المدني دراسة نقدية"، حيث جاء موقفه كنقد صارم حاول من خلاله الكشف عن المأزق الذي وقع فيه المفهوم جراء استيراده جاهزا من الغرب.

ومن خلال هذا المقال، سنسلط الضوء على مفهوم المجتمع المدني من منظور "عزمي بشارة" محاولين الإجابة عن إشكال أساسي، مفاده: هل تمكن المجتمع المدني كمفهوم، من التأسس في بنية الفكر العربي المعاصر دون الإخلال بماهيته؟ ولنفترض أنه تمكن من ذلك، ماهي الأوجه التي ناقشها عزمي بشارة حول انتقال المفهوم من الخبرة الغربية إلى الخبرة العربية؟

وعن هذا الاشكال المحوري، تتفرع أسئلة من قبيل: ماهي الملابسات التي دخل فيها مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر؟ هل أدى المجتمع المدني المهمات التاريخية والمفاهيمية الموكلة

إليه في الخبرة العربية؟ هل تمكن الفكر العربي المعاصر من تطوير فكرة المجتمع المدني بما ينسجم مع الوقاع العربي؟

## 1/ مفهوم المجتمع المدني:

**قبل البدء في تقديم تعريف للمجتمع المدني، من الضروري تقديم تعريف لمصطلح المجتمع،** إذ، تجمع أغلب التعريفات التي تناولت مصطلح المجتمع، على البعد السياسي، تجاوز للحالة الطبيعية، بما يناقش مسألة حرية الفرد مع حرية المجتمع في علاقتهما مع الدولة ككيان، فالمجتمع حسب جون لوك: هو انتاج صناعي، يبنى قصديا وبوعي من طرف الأفراد لرفاهياتهم الذاتية ثم يوضع فوق "حالة طبيعية تتعدى الحرية الشخصية".(Neil J.Smelser, John Wiley & sons , 1973, p596) . وهو ما يدفع نحو تصور المجتمع كما حدده هوبهاوس على أنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها، ولها مجموعة من العادات والتقاليد، والمقاييس، والقيم، والأحكام الاجتماعية والأهداف المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر. (دينكن ميتشال، 1986، ص. 226). ويذهب أرنولد قرين أبعد من ذلك بوصفه للمجتمع بأنه هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد، ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمان والمكان والمصالح. (محمد عاطف غيث، 1973، ص. 217)

**أما المجتمع المدني لدى هيجل** فيمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كفرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة. (أحمد شكر الصبيحي، 2000، ص21،22)

وبالنظر إلى التطور الحاصل في مجال الحقوق والمجال السياسي، أي علاقة الأفراد بالدولة حدث تطور في مفهوم المجتمع المدني حتى أصبح يعرف على أنه هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر. (أماني قنديل، 2008، ص. 64)

## 2/ ملامح المشروع النقدي للمجتمع المدني عند عزمي بشارة:

يحاول عزمي بشارة الرد على من أسماهم "بعض الرومانسيين العرب"، حول مسألة أخذ مفهوم المجتمع المدني جاهزا مستوردا كما هو، بدل أخذه كشرط للديمقراطية، بما يتطلبه من عودة إلى السياق التاريخي في مرحلة الرأسمالية المتطورة، وفي المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة التي أصبح فيها المفهوم محصورا في قطاع معين، والذي هو مميز عن الدولة من جهة وعن اقتصاد السوق من جهة أخرى، وحتى عن الأحزاب من جهة ثالثة، إذ يعني أن بقي من المجتمع المدني هو فضاء

خارج هذه المفاهيم الثلاثة (الدولة واقتصاد السوق والسياسة)، وهذا المفهوم أصبح يستخدم لإتمام الديمقراطية الليبرالية لا كطريق لها، فالديمقراطية الليبرالية حسبه مجال يعد فيها الأفراد مغربين، وفيها ديمقراطية تمثيلية تغرب الأفراد عنها، وهو ما يخلق أطرا وسيطة تتيح للأفراد الانخراط في المجال العام، وهنا يعتبر عزمي بشارة هذا المفهوم للمجتمع المدني متأخر جدا من الناحية الزمنية، لأنه يضبط على تحديده فقط في المنظمات الأهلية في الدول الليبرالية، ما دفع للتأكيد على أن استيراد هذا المفهوم جاهزا يفقده طاقته التحليلية والنقدية في مجتمعاتنا. (عزمي بشارة، 2012، ص.7)

إن وصول مفهوم المجتمع المدني إلى المؤسسات التطوعية خارج اقتصاد السوق وخارج الدولة وخارج الأحزاب في مجتمعات متطورة ديمقراطية ليبرالية، كان مسبوقا (أي مفهوم المجتمع المدني) بمسار تطوير طويل، بداية: كان ما يعنيه عمليا هو الدولة، أي أن المجتمع القادر على تنظيم نفسه في هذا الشكل "**الدولة**"، ثم أصبح يعني التمايز بين **الدولة والمجتمع**، وهو ما أصبح ممكنا فقط في مجتمع اقتصاد السوق، فهو قادر على انتاج نفسه دون تدخل الدولة عبر آلية السوق وحدها، وبالتالي ينشأ المجتمع المدني كموازٍ للمجتمع البورجوازي عند كارل ماركس وعند آخرين، ولاحقا يبدأ الحديث عن نقد هذا المفهوم، ثم عندما نشأت **البرلمانات** أصبحت تمثل تعبيرا عن المجتمع المدني **بنفسها**، إذ أن السلطة التشريعية هي المعبرة عن المجتمع المدني، أي أنها المعبر عن المجتمع أمام السلطة التنفيذية، فحدث تداخل وانفصال بين المفهومين، ولكن في كل هذه المراحل لم يفكر أحد في أن المجتمع المدني خارج التقابل مع الدولة والتداخل معها في الوقت ذاته، يعني خارج الصيرورة التاريخية، من حيث التمايز والتلاقي في كل مرة على أعلى درجة من التطور، مع الأخذ بالنتيجة النهائية لهذا التطور، حتى بعد نشوء الديمقراطية الليبرالية، ثم التعامل مع المجتمع المدني كاتحادات طوعية في مجتمعات أصبحت تعاني تعبا من السياسة التمثيلية، ومشبعة بحقوق الإنسان وفي حالة اغتراب عن الأطر التمثيلية القائمة، وفي انخفاض نسب التصويت وتعب من فساد الأحزاب، فصار هنالك بحث عن مجال للأفراد الأحرار، يلتقون فيه ويساهمون بمبادرات فردية، تتمثل إما في التأثير على نمط حياتهم، أو في الدفاع عن حقوق المستهلك وحماية البيئة والاهتمام بصحة الأطفال النفسية وتربيتهم وقضايا متعلقة بحقوق المرأة وما شابه، **هذا كله تعبير عن المجتمع الديمقراطي وليسا طريقا إلى الديمقراطية**، فالطريق إلى المجتمع الديمقراطي هو ما سبق ذلك، أي هو التمفصل بين الدولة والمجتمع، وإلى حد ما هو التمفصل بين الفرد والجماعة في نشوء المجتمع نفسه، وهذا الذي مكن من بروز أفراد أحرار، قادرون على تبادل العلاقات في اقتصاد السوق، وهنا أصبح بالإمكان نشوء مفهوم للمواطنة المؤسسة على حقوق الفرد، كلها عملية سابقة على هذا، وهذه المساءلة المحددة للإطار المفاهيمي والتاريخي للمجتمع المدني التي خاضها عزمي بشارة كانت بدافع تجنب التناقض الناتج عن

عدم التبيئة (أي لمفهوم المجتمع المدني) مع الخبرة العربية، فيقول شارحا الفكرة الأساسية لمشروعه النقدي: **(مشروعي هو مساهمة في نقد مفهوم المجتمع المدني كما جاء مستوردا جاهزا، وأقول: أنه لا يمكن أن يكون الطريق إلى الديمقراطية في العالم العربي هو فقط عبر الجمعيات غير الحكومية والمنظمات وغيرها، وفي إبرازاها خارج السياسة وضد السياسة، ومن هنا كتابي هو محاولة لتأسيس المفهوم بدءا من الجذور التاريخية له وإظهار طاقته النقدية الحقيقية)**، (عزمي بشارة، 2019، ص. 191)

وهو (المفهوم) –حسبه- الذي يتجسد في علاقة المجتمع بالدولة، وفي تمفصل الفرد والجماعة، وفي نشوء المجتمع المؤلف من أفراد ذوي إرادة مستقلة أو على الأقل افتراض ذلك، ثم تعبير المجتمع عن نفسه في السلطة التشريعية، لأنه بتجاوز هذه المعطيات تضيع القدرة على فهم الطاقة النقدية للمجتمع المدني ولن يكون المجتمع المدني طريقا للديمقراطية دون إدراك هذا الفهم، وهو ما يوجب تأسيس مصطلح **المجتمع المدني** على قاعدة صحيحة، تماشيا مع مساره التاريخي الحقيقي، وليس في استخدامه ضد السياسة، فاستخدامه للتعبير عن النقابات والجمعيات مناسب وضروري، ولكن حينما يستخدم كبديل عن السياسة والأحزاب سيضيع الصورة، ويلغي كل التطور الذي مر به، وهو خطر يمس بجوهر المفهوم، فالفكرة تتطلب التقدم نحو الأمام، والواقع بحاجة للسياسة، أي بحاجة لانخراط المثقفين العرب في السياسة وليس إبعادهم عنها، لأنه لا يمكن الوصول إلى الديمقراطية بدون مواطنة، ولا بدون أحزاب سياسية تتفاعل في المجال العام، وتعبر عن آراء مختلفة بشأن المصلحة العامة كلها، وليس بقضايا جزئية تعبر عنها الجمعيات، فالقضايا العامة تحتاج لأحزاب سياسية تحرك النقاش وتمتلك الآليات لتفعيل الرؤى التي تقترحها.

اعتمد عزمي بشارة في تحليل فكرة المجتمع المدني، على نوع من الاستعراض التاريخي للأفكار السياسية، فلم يكن هناك إمكان لتتبع تاريخ الفكرة، دون العودة إلى تاريخ الفكر السياسي، ومن ضمنها تاريخ أفكار العقل الاجتماعي، والتنوير الاسكتلندي، أمثال فرغسون وسميث، ثم هيجل وماركس وجون ستيوارت مل، والوصول إلى نقاش المجتمع المدني مع الفترة التي اختفى فيها المفهوم من تاريخ الفكر السياسي، وعودته مع نشاط المعارضة في دول أوروبا الشرقية، خصوصا مع بروز حركة التضامن وحركة ميثاق 1977 في تشيكوسلوفاكيا، وقد وصف بعض المفكرين في الغرب، أن هذه التعبيرات هي لنمط جديد من الفعل السياسي، فأطلقوا عليه تسمية **(إحياء المجتمع المدني)** في دول أوروبا الشرقية، واعتبروه نموذجا. (عزمي بشارة، 2012، ص. 61)

ولكن في الخبرة العربية تختلف الملابسات لحظة استيراد المفهوم، فقد كانت على أساس وصفه: **(إحياء للجمعيات ولأنشطة المنظمات غير الحكومية** (NGOs)، **بديلا عن الأحزاب وعن النشاط السياسي)**، وهو ما نبه عليه عزمي بشارة بضرورة استشعار الخطر جراء هذا الاستيراد الجاهز للمفهوم.

## 3/ جدلية المجتمع المدني والديمقراطية:

تتحدد مهمات المجتمع المدني كفكرة جاهزة غربيا ومستوردة عربيا، في معالجة التناقض الذي ولدته عملية حرق المراحل، فمهمته الواجبة اليوم هي أكثر من صناعة وعي تراكمي، حيث يلتزم ببناء المؤسسات اللازمة له، والتي تحقق مفهوم المواطنة وتكرس السلوك المدني المحدد للفرق بين ما هو جمعي وما هو فردي، وذلك على اعتبار الوعي بأهمية وضرورة (مفهوم المواطنة)، وتمايز **الفرد** عن **الجماعة**، وتأسيس المجتمع على أساس أنه تعاقد بين الأفراد، فهذه المسائل يختلط فيها الوعي بالممارسة، كذلك أولوية السياسة، كنضال من أجل الديمقراطية، التي لا تتحقق إلا بالمؤسسات السياسية على اعتبارها أطرا مفعلة لدور المواطن في علاقته مع الدولة ومع المجتمع السياسي المكلف بتحديد مصير الجميع، وهو عين العملية الديمقراطية، فلا يمكن الذهاب إلى الديمقراطية باعتقاد أن السياسة هي قضية فاسدة، وبتجاوزها، والاكتفاء بنشاطات غير سياسية، فهذا التوجه لا يكون إلا في مجتمعات مشبعة بالسياسة، أي مجتمعات ديمقراطية ليبرالية، حصل فيها اغتراب للفرد عن البرلمانات وعن العمل الحزبي، بينما في الواقع العربي لم تتحقق بعد هذه الملامح التي تسمح بإنتاج الديمقراطية خارج السياسة، (عزمي بشارة، 2019، ص. 192)

وهو ما يدعوا الأفراد إلى العودة للأصل، بممارسة السياسة في أصلها، بدل التوجه إلى مجالات كبديل السياسة، فالنضال من أجل الديمقراطية لا يحقق نتائجا دون الخوض في العملية السياسية، ويجب أن يكون واضحا أن مفهوم المجتمع المدني يرتبط بفئة تعمل في مجال محدد وهو الديمقراطية، وهو عمل في المستوى السياسي، إذ يصبح هو الأمر الذي يتقاطع مع تصور ماركس وغرامشي لمفهوم المجتمع المدني، كما يتقاطع مع التعبير عن كلية المجتمع، على الرغم من أن الديمقراطية حاجة عامة، ولها الأولوية في كل البلدان التي تعاني من سلطات استبدادية شمولية. (غازي الصوراني، 2004، ص. 106).

## 4/ الواجب السياسي في المجتمع المدني:

يشدد عزمي بشارة على أن: (أي هروب من السياسة هو بالضبط ما تريده هذه الأنظمة العربية، لأن إبعاد المثقفين عن السياسة يؤدي إلى أمرين، الأول هو: إطالة عمر الاستبداد، بخروج المثقفين من المجال العام، وثانيا: أن المجال العام لن يكون فارغا أبدا، لذا ستحتله تيارات من خارج القوى المدنية). وهو ما يفتح المجال على مصراعيه للتيارات المؤدلجة خارج سياق المدنية السياسية، مثل التيارات الإسلامية وغيرها، وهو هنا يستقرئ نتيجة خروج المثقفين المدنيين النقديين-على اختلاف مشاربهم- سواء كانوا يسارا أو يمينا أو ليبراليين من العمل السياسي، ودخولهم إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية NGOs الممولة غربيا، بأنها حتما ستؤدي إلى أن المجال العام السياسي سيكون عرضة للاكتساح من قبل قوى تبدوا أكثر أصالة، وليست ممولة غربيا، مثل الحركات الدينية والأصولية على أنواعها، وهو ما يؤدي حتما للمواجهة مع خطرين في نفس الوقت، خطر عدم مواجهة الاستبداد، وخطر التنازل عن المواقع الاجتماعية لتيارات لا تؤمن بالمدنية الحقة، وهو يؤكد على أن المجتمع المدني ملزم بخوض صيرورة على ثلاثة جبهات: 1/ جبهة الديمقراطية والكرامة والحرية ضد نظام الاستبداد وهو التحديث الثوري، 2/ وجبهة السيادة ضد التدخل الأجنبي لكون السيادة الوطنية وجهه الآخر، 3/ وجبهة المواطنة ضد مطابقة الانتماءات السياسية بالهويات الطائفية والمذهبية والقبلية، أي ضد تشظية المجتمع المدني والكيان السياسي. (عزمي بشارة، 2012، ص. 18)

هذه الجبهات الثلاثة تشكل الأرضية المفاهيمية لمشروع المجتمع المدني عربيا، بكل الواجبات السياسية التي تقابل وتلزم المواطن بالوقوف أمامها بكل اهتمام، حتى يؤتي ثماره على مساعي التحول الديمقراطي.

## 4/ جدلية التجاوز بين المجتمع المدني والمجتمع المدني الافتراضي:

كانت محطات الربيع العربي بوصفه حركة تاريخية، قد أحدثت انتقالا مؤثرا ومتباينا في الرؤى النقدية التي تخص مسائل الانتماء المواطني، وسلوكيات الممارسة الجماعية سواء كانت سياسية أو مجتمعية، فكانت هناك رؤية تقدم إشادة مطلقة وغير مشروطة لشباب هذه الثورات الديمقراطية باعتبارهم المحرك التاريخي للواقع السياسي الراكد عبر آليات التكنولوجيا الحديثة للتواصل وتنظيم الجهود في التعبئة ضد مظاهر الاستبداد والشمولية المسلطة من الأنظمة القائمة بما فجر ثورات أججت الشارع العربي بكل أطيافه وتوجهاته، أدى إلى تصادم غير مسبوق تسبب في إسقاط بنية الحكم في ظاهرها على الأقل، وهو ما يضعنا أمام ما يمكن تسميته (بالمجتمع المدني الافتراضي)، الذي خلق إمكانات تواصل وتشبيك بين قطاعات شابة –على وجه الخصوص- أخفق المجتمع المدني الواقعي في

التعبير عنها، ودخلت إلى الواقع السياسي دون إيديولوجية أو أفكار أو مفاهيم مسبقة، بعكس الحال في معظم قطاعات المجتمع المدني. (أماني قنديل، 2011، ص. 28)

في مقابل ذلك هناك محاولات ناقدة للحراك الشبابي ورافضة لخطاب تقديسه، بحجة عدم تمكنه من الانتظام في كيانات سياسية عصرية تؤهله لتصدر المشهد السياسي المفرز غداة سقوط الأنظمة الشمولية والحفاظ على المكاسب الديمقراطية وحمايتها، هذه الكيانات لا تخرج عن تحديدها وجوبا في صيغة الأحزاب السياسية ومنظمات مجتمع مدني فاعل وقوي، فالمديح المطلق وغير المشروط الموجه للشباب، يشبه مديح المثقفين العرب للمجتمع المدني، بوصفه وصفة سحرية للديمقراطية وهو ما يدفع نحو تنصيب هؤلاء الشباب كشاهد زور للقوى السياسية، بعيدة تماما عن التجانس السياسي الذي يدفع نحو الديمقراطية الفعلية. (عزمي بشارة، 2012، ص. 16)

وتعود الرؤية الأولى لتبرير موقفها الإيجابي من دور الحراك الشبابي، بالقول أن شباب الثورات العربية استطاع تجاوز الكيانات السياسية ونمط المجتمع المدني السائد عالميا، ثم فتح لنفسه فضاء التواصل الاجتماعي لتنظيم جهوده وتحضير تحركاته، وهو كما وصفته أماني قنديل: (أنه مجتمع مدني جديد تجاوز المجتمع المدني الكلاسيكي)، فالأحداث في المنطقة العربية، خصوصا الثورات في مصر وتونس التي أدت إلى إسقاط النظام الحاكم، هي ذاتها نافذة نطل منها –مطلع عام 2011- على الفرضيات والنظريات الغربية والعربية، إزاء الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، بحيث مثلت هذه الأحداث مفاجأة كبرى غير متوقعة وغير معلومة المصدر، تجعلنا في حاجة إلى إعادة بناء أفكارنا ونظرياتنا. (أماني قنديل، 2011، ص. 33)

ويعتبر عزمي بشارة أن هذا التوجه لا يتأسس على قاعدة سليمة، وهو بعيد عن الواقع، فهو ضمن التقليعات التي تخرج وتنتهي، لأن أصحاب هذا التوجه فاتتهم معطيات ظهرت عقب سنوات من تجربة الربيع العربي، إذا لم ينتبهو إلى اختراق الدولة لمجال التواصل الاجتماعي، وتمكنها من تشكيل جيوش إلكترونية، ومن استخدام هذا الفضاء للتنصت وبث دعاياتها، فلم يعد مجال التواصل الاجتماعي مقتصرا على الشباب، -إذن- هي وسيلة تواصل لا أكثر ولا أقل، وليست أبدا مجتمعات مدنية جديدة، وهو هنا يشدد على أن عدم تدقيق المفاهيم مشكلة، لهذا يدعوا نحو إعطاء أهمية للمفاهيم، كي لا تستخدم بشكل مرن يفقدها قيمتها التحليلية وطاقتها النقدية، ويعتبر أنه من الأهمية، الاستيعاب بأن مفهوم المجتمع المدني ليس أي مجموعة من الناس يبتعدون عن السياسة،

لأن تصورهم هذا يدعوا للاعتقاد (أن أي شيء خارج السياسة والدولة والأحزاب هو المجتمع المدني). (عزمي بشارة، 2019، ص. 193)

في حين نجد هناك توجه للعودة نحو مفاهيم ما قبل السياسة، إذ يؤكد برهان غليون على أن السياسة كي تقوم فهي لا تحتاج إلى إلغاء البنى المدنية التي تكونت قبلها، ذلك لحاجتها (السياسة) لكسب قيمتها، إلى الارتباط بالمجتمع المدني الذي يشمل الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والعائلية، والثقافة والأخلاق والعادات والتقاليد. (برهان غليون، 1992، ص.ص. 736و738)

ويعود عزمي بشارة للرد على برهان غليون، معتبرا أنه قد وقع في المغالطة، بإدراجه القبيلة والوقف ضمن المجتمع المدني- وهو حسبه خطأ أيضا- لأنه إذا كان كل ما هو ليس دولة هو مجتمع مدني، (إذن فالفوضى مجتمع مدني.. القبيلة مجتمع مدني.. وسائل التواصل الاجتماعي مجتمع مدني)، وهو يؤكد أن هذا ليس مفهوما للمجتمع المدني أبدا، لأن المجتمع المدني أساسا هو معارض للمجتمع الطبيعي الذي يعني **حالة الطبيعة**، (عزمي بشارة، 2012، ص. 306)

فهو إذن المجتمع القادر على تنظيم نفسه في شكل دولة، وبالتالي الديالكتيك يستمر بعدها، المجتمع ينفصل عن الدولة، والفرد ينفصل عن الجماعة ليشكل مجتمعا، -إذن- بدون هذا لا نستطيع استخدام المفهوم بشكل صحيح، ويؤكد على أن وسائل التواصل الاجتماعي هي وسائل خلقت فضاء افتراضيا للتواصل وهذا مهم وضروري، ولكنه ليس مجتمعا يعيد إنتاج نفسه، ففي الأخير هناك اقتصاد السوق، وشركات التواصل الاجتماعي وهي ضمن اقتصاد السوق الذي يعيد إنتاج نفسه، والذي أصبح معولما، لذا ما يصلنا نحن من وسائل التواصل الاجتماعي يصلنا كمستهلكين لها فقط، أما المالكون هم في الولايات المتحدة الأميركية ولسنا نحن كعرب، نحن مجرد مستهلكون لوسائل تواصل استخدمناها بشكل ما لتجاوز الإعلام الرسمي، ولكن ليس أكثر من ذلك، لأنها قد تصبح أداة للمخابرات والأجهزة الأمنية والسوق الرأسمالي الغربي لنشر الدعايات، إن تجاوز الاعلام الرسمي للتواصل وخلق مساحة وفضاء جديد، كانت هذه هي وظيفته الأهم وهنا تنتهي مهمته لا أكثر ولا أقل، وهو يشدد على وجوب امتلاك وجهة نظر نقدية لوسائل التواصل الاجتماعي وليست تقديسية، حيث أن المجتمع المدني بدون تنظيم سياسي ودون قيادة سياسية، لا يتحول إلى جسر عبور نحو الديمقراطية، هذا ما أثبتته أحداث الثورات العربية، فبمجرد مقابلة الأفراد بالدولة، وبمجرد أن تجمع الناس في الساحات كان ضروريا، لكن حينما تغيب قيادة وبرامج سياسية قادرة على تأسيس نظام حكم بديل، يصبح الأمر غير صحي وأكثر تعقيدا، وهو ما يحول بين هذه الثورات وبين مهمتها في عملية استبدال أنظمة الحكم المتممة بعملية إصلاح سياسي. ( عزمي بشارة، 2019، ص. 197)

رؤية عزمي بشارة تأسست على أن الثورة والإصلاح يجب أن يكملا بعضهما بعضا، حتى لا تكون الثورة أداة لاستبداد جديد، وهو ما يلزم أن يكون للثورة برنامجا اصلاحيا، فالإصلاح الذي يقود إلى الديمقراطية يجب أن يكون لديه برنامج ثوري، وهو يؤكد على وجود جدلية بين الأمرين.

## 5/ واقع المجتمع المدني العربي وفاعليته:

كشفت الوقائع التي عاشتها التجارب العربية نحو الدمقراطية، عن فشل فعاليات المجتمع المدني العربي في تأطير الثورات على الاستبداد، وتركها المجال لارتداد محركات الدولة العميقة، حيث أن المجتمع المدني في الخبرة العربية مرتبط بالدولة من زوايا النشأة والنمو والازدهار، إذ لا نبالغ بوصفه مجتمعا مدنيا من صناعة الدولة، نعني الدولة الحديثة والتحديثية بالتحديد، بصفتها الدولة الحافظة لوحدة المجتمع، (أحمد شكر الصبيحي، 2000، ص. 186) بشكل يجعلنا أمام حالة اغتراب المجتمع المدني عن المجتمع، وهو ما يدعو للاستفهام حول الاستثناء العربي الذي بقي قائما نوعا ما؟ حيث أن المجتمع المدني يفتقد إلى حاضنة اجتماعية واسعة تؤنسه في عزلته النخبوية، وترافقه في التعبئة لحماية التجربة الديمقراطية وتعزيز مكاسبها، وهذه الوقائع كانت في بعض الحالات هي التي يتصور النقاد أنها قد تمكنت من تغيير أنظمتها السياسية جزئيا على الأقل، وهنا يعود عزمي بشارة إلى الحالة المصرية بنفي حدوث تغيير للنظام السياسي، لأنه أعاد إنتاج نفسه عبر تحريك الفعاليات الخلفية للدولة العميقة، (عزمي بشارة، 2019، ص. 194)

بينما في الحالة التونسية التي يعتبرها عزمي بشارة نموذجا لتغيير النظام جزئيا، فهي تعد تجربة قابلة للتطور، إذ تعتبر حسبه ناجحة نسبيا، خصوصا بعد الأخذ بعين الاعتبار البيئة التي تحيط بها وهي بيئة غير ديمقراطية، والتي قد تعمل على تقويض التجربة عبر التدخلات والتمويلات، وهنا يؤكد عزمي بشارة على أن فرضية الاستثناء العربي لم تكرس فعلا، لأن تجربة الحرية في الوطن العربي قد بذرت، وأيضا لظهور موقف المجتمعات عموما والجيل الشاب خصوصا من الاستبداد، وهو موقف سلبي، وهنا نجد أن أساس هذه الثورات العربية، يتحدد في فصلين هما الاستبداد والفساد، أما من الجانب الإيجابي فهو يتحدد في فصلي الحرية والكرامة، وهي عناوين تلخص أفكارا للأفراد لا يمكن أن تموت بشكل سهل، لأن خروج ملايين المواطنين للشارع ليس حدثا بسيطا ولا يكرس أي استثناء عربي، فهو يثبت أن العرب مثل باقي الشعوب التي تطمح إلى الحرية، وهو ما يؤكد وجود قضايا عديدة تستوجب بحثها متعلقة أساسا بهذا التطور، فقد تكون ثورية وقد تكون إصلاحية، أهمها مسألة العفوية والتنظيم، فهو يرى بضرورة وجود تنظيم سياسي لهذا الحراك بعيدا عن العفوية، مع

وجوب عدم تقديس العفوية التي يمتلك العرب ملكة رومانسية تجاهها، والمسألة الثانية التي تحمل أهمية بالغة وهي حسم التيار الإسلامي لموقفه من الديمقراطية وحقوق المواطن، إذ يجب أن يحسمها بشكل نهائي، لتكون القوى الاجتماعية الأخرى مطمئنة إلى أن هذا التيار حين دخوله المجال السياسي سيحترم الحقوق والحريات، وهو ما يشدد عليه عزمي بشارة لما تفرضه الوقائع كضرورة تعزز عملية تأسيس الوضع السياسي المأمول، ذلك لأن هذا الموقف الديمقراطي للتيار الإسلامي يخفف من تلك المشروعية التي قد يكتسبها الموقف العلماني الراديكالي المتطرف في كل الساحة العربية حين يرفض دخول الإسلاميين في الحكم، وهنا يمكن تحقيق التجاوز لحالة الاستقطاب بين تيار ديني وتيار علماني في المجتمع العربي، حالة الاستقطاب هذه يعتبرها عزمي بشارة من أهم العوائق أمام الديمقراطية، لذا نجده يشدد على الدعوة إلى تجاوزها وإحداث القطيعة معها، فهو يحمل المسؤولية للتيارات الإسلامية ويدعوها لصياغة برنامجها السياسي بشأن الديمقراطية من جديد، وليس الالتزام فقط بالديمقراطية من حيث هي حكم الأغلبية فقط، بل بالتركيز على الديمقراطية من حيث هي احترام المنجزات البشرية في قضايا حقوق الفرد، القصد بالفرد هو المرأة والرجل، وتجاوز كل الرؤى التي قد تعيد النقاش إلى محطات تجاوزها التاريخ.(عزمي بشارة، 2019، ص. 197) أما المسألة الثالثة تتركز أساسا في المشرق العربي، وهي مسألة الهويات، التي تعقدت أكثر بتصاعد الخطاب الطائفي، بما عطل بناء الدولة على أساس المواطنة، حيث هي مواطنة جامعة وراعية للحقوق والحريات الفردية والعامة، بما يحقق حالة اطمئنان على تمدين المجتمع سياسيا، لذا يدعو عزمي بشارة إلى رفض تسيس الطائفة، باعتبارها كيان "سياسي" قبل مدني لا يتوافق مع متطلبات الدولة المدنية العصرية، وذلك لأن استمرار القبيلة أو الطائفة كقوة اجتماعية تضامنية فاعلة، ما هو إلا دليل على أمرين: 1/ ضعف الدولة المركزية كدولة متماسكة وقادرة على عملية بناء الأمة، 2/ ودليل على عدم تفرد الأفراد على شكل مواطنين لهم حقوق ويعتبرون المجتمع والدولة تعبيرا افتراضيا عن تعاقدهم. (عزمي بشارة، 2010، ص. 144)

## 6/ النموذج التونسي للمجتمع المدني المحرك:

تعتبر الحالة التونسية في نظر بعض النقاد نموذجا ناجحا لتجربة الانتقال الديمقراطي، عبر جسر المجتمع المدني الذي أدى دور المبادر ثم المنقذ، لأنه كان المبادر بالدعوة للتصادم مع نظام الحكم السياسي القائم بقيادة زين العابدين بن علي، ثم القيام بدور المنقذ للتجربة الديمقراطية، التي مرت بمأزق خطر أدى للتصادم بين القوى الثورية نفسها، حينها تدخلت فعاليات المجتمع المدني ممثلة في الرباعي الراعي للحوار لحل أزمة المعارضة مع ثلاثي الحكم في المجلس التأسيسي. (عزمي بشارة، 2019، ص. 195). ويرجع عزمي بشارة هذه الفاعلية إلى أمر رئيسي وهو وجود حياة حزبية نشطة في تونس، إذ فيها أحزاب قادرة على التوافق وعدم التوافق، وهذه مقدمة تسمح للوساطات أن تؤدي دورا في

النقاش الحزبي، وهي قادرة على خوض مفاوضات وقادرة على التوافق ولديها سلطة قرارها، لأنه بدون أحزاب لا يمكن الوصول لأي شيء، ولا يمكن تركيب ديمقراطية عصرية تمثيلية بدون قوى لديها برامج سياسية وقاعدة جماهيرية، وهيكل تنظيمي قابل للتحكم، وهنا نجد عزمي بشارة لا ينكر أنه للنقابات ومنظمات أرباب العمل دور مهم، لكنها قد تلعب دورا معاكسا، لأنه في هذه المرحلة عندما حصل تصعيد بين القوى التي يسميها العلمانية ضد حركة النهضة، وعدم قدرتها على التوافق معها، هنا تحول الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان أداة للوفاق، إلى دافع للإضرابات في نفس الفترة، فلما كانت هناك رغبة في التوافق أدى دورا، لكن عندما تقوم القوى السياسية الرافضة للتوافق بالتصعيد، يمكن أن تؤثر فيه، بحيث يعمل على تحشيد الشارع لصالحه، فالاتحاد العام التونسي للشغل ليس بريئا من السياسة، إذ لم يعد مجرد منظمة عمالية نقابية خارجة عن السياسة، فهو يؤدي دورا سياسيا عندما يلزم ذلك، وقد كان له دور في الوفاق عندما أسهم في حل الأزمة بين أكبر حزبين في الساحة التونسية، أما حين انهيار التوافق وشعور الاتحاد أن رئيس الحكومة المتمرد على حزبه (النداء)، يتلقى دعما من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وأنه سيقوم بإصلاحات اقتصادية تسهل الاستثمارات، هنا استشعر الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا التوجه خطورة، جعلته عمليا يدعم حزب نداء تونس، ( عزمي بشارة، 2019، ص. 195)

يشدد عزمي بشارة على وجوب حسم المسألة في تونس عبر الانتخاب الديمقراطي بالأغلبية، أما إذا لم ينته الانتقال الديمقراطي والمجتمع التونسي ما زال غير قادر على تحمل حكم الأغلبية، وإن لم نصل إلى الإيمان بهذه المرحلة التي تحكم فيها تونس بالأغلبية وليس بالوفاق فستكون النتائج فادحة، لأن الديمقراطية ليس فيها وفاق بل حكم الأغلبية، لما فيه (الوفاق) من تناقض مع مبادئها (الديمقراطية)، ومع انشار كثير من منظمات المجتمع المدني بتمويل غربي وخليجي، لها دور مكمل للديمقراطية، لأنها تنشط في مجالاتها الموضوعية، مثل جمعيات أولياء التلاميذ والبيئة وحقوق المرأة والتنمية الاجتماعية داخل فضاء ديمقراطي، هذه المجالات تدعمها الديمقراطيات الليبرالية لأنها تساهم في محاربة اغتراب المجتمع عن المؤسسات التمثيلية، فالفرد مشبع بالسياسة لدرجة التعب منها في الدول الغربية، والديمقراطية الليبرالية صارت مهنة، إذ يعني أن المؤسسات تقوم بإعادة انتاج نفسها، وهو ما يجعل الأفراد غير مغتربين عن المجال العام، وفي نفس الوقت خارج مجال السياسة والأحزاب، هذا ما لاحظناه في تونس حين بدأ يتأسس كملمح عام، لكن الخطر يكمن في الاعتقاد أن هذا النشاط وحده كاف للحفاظ على الحياة الديمقراطية، لأن الديمقراطية تتطلب أحزابا بالأساس، فهناك (في تونس) أحزاب لها قواعد جماهيرية تتنافس فيما بينها على برامج متعلقة بالمصلحة العامة كلها وليس على جزئيات، عكس اهتمامات منظمات المجتمع المدني المرتكزة على (حقوق الانسان،

التعذيب في السجون، إنتاج الزيتون، البيئة، مسائل التعليم)، ورغم أهمية هذه المجالات، لكن الحاجة هنا هي إلى التحول الديمقراطي، وإلى أحزاب تقرأ مصلحة المجتمع ككل، وتتنافس فيما بينها حول أفضل رؤية لإدارة هذا المجتمع وهذه الدولة، فهنا يلاحظ عزمي بشارة عدم استقرار في الحياة الحزبية التونسية، ويعتبره خطرا، لأن الديمقراطية تتضمن عملية مساومة بين قيادات سياسية والتي تحتاج إلى قواعد تتكأ عليها، لأنه بدون هذا لا تستطيع صناعة توافقات ولا صفقات، والأمر الثاني المهم حسبه هو مستوى التعليم عند المواطنين، وقدرتهم على استيعاب الأفكار السياسية، لأن الجهل يساعد على انتشار الشائعات، وهذه مسألة مؤثرة في مرحلة التحولات الديمقراطية، أما الأمر الثالث فهو وجود طبقة وسطى واسعة قادرة على الاهتمام بالمجال العام والعمل السياسي، وهي غير مستقطبة طبقيا، كل هذا يعتبر الضامن لتحرك الحياة العامة على النحو السليم. (عزمي بشارة، 2019، ص.196)

## 8/ الترابطية بين المجتمع المدني والمجتمع (عربيا):

النتائج التي وصلت إليها بعض الحالات العربية، من تحول مأساوي لمشروع البناء الديمقراطي إلى حال الدمار الشامل في أسس الدولة والمجتمع، وهو ما حدث في سوريا واليمن وليبيا بالأساس من عسكرة الثورة الديمقراطية، فقد كان لتعثر التحول الديمقراطي دافع نحو الانزلاق في الحرب الشاملة، كل هذا يدفع للتساؤل: هل هذا إثبات بأن المجتمع المدني إن لم يتأسس ولم ينتشر في المجتمع، سيؤدي إلى غياب التأطير، وهو باب لردود فعل عنيفة وغير محسوبة العواقب على قمع وعنف الأنظمة؟

هذا ما يؤكده عزمي بشارة، فيعتبر هذا التصور لدور المجتمع المدني متطورا نوعا ما، حيث يصبح مفهومه ممتدا إلى مهمة تأطير المجتمع نحو التحول الديمقراطي، وقيادة معركته ضد الاستبداد بالأساليب المدنية والمتنافية مع العنف، ففي الحالات التي تعثر فيها المسار الديمقراطي، هنا يشخص الوضع بالقول أنه لا يوجد فيها أصلا مجتمع يمكنه إعادة إنتاج نفسه خارج السياسة، أو خارج الدولة، بل توجد فيها مجتمعات مرتبطة بالوظيفة الحكومية، والتي قد تشمل الجيش في حالة اليمن مثلا، أما في حالة سوريا لا يوجد شيء خارج اقتصاد الدولة يعيد إنتاج نفسه، كل هذا الوضع يتفاقم بمنع النشاط الحزبي والجمعوي والمؤسساتي، بما تسبب في أمرين هما: 1/ تحديد قدرة المثقفين على التنظيم، فأغلب هؤلاء لا تجربة لهم في المجال العام وبالتالي لا خبرة تنظيمية لهم، 2/ في غياب هذه المؤسسات حينما تهجم الدولة على المجتمع، تتحرك الفزعات التقليدية مثل الطائفة والقبيلة وهي حالة سوريا إذ حددت ملامح ثورتها، هذا ما منعها من إقامة جبهة مسلحة،قطرية شاملة، مثل جبهة

التحرير الجزائرية، أو فتح أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فبداية التسلح من أطر محلية أبقاها في أطرها المحلية، ومنعها من الانتشار على المستوى القطري،(عزمي بشارة، 2019، ص. 197)

وهذه هي المسألة التي رد فيها عزمي بشارة على برهان غليون حين وصفها (الجماعات التقليدية) مجتمعا مدنيا، لأن المجتمع المدني لا يمكن أن يكون القبيلة أو الحارة أو الوقف، بل أنه يتطلب فردا حرا، يبدأ من المواطن، وطبيعة المجتمع هي التي تحدد الإجابة على ميول النظام الحاكم في التعامل مع انتفاضة شعبية ضده، سواء يكون التعامل معها بالقوة العارية، أو بمحاولة احتوائها بإصلاحات ديمقراطية من أعلى؟ إذ لا تتوقف الإجابة النظرية لهذا السؤال على بحث مفهوم المجتمع المدني بالمعاني المستوردة الجاهزة، أي بعد أن تمت عملية دمقرطة ولبرلة الدولة في الغرب وبعد أن طفق المجتمع المدني يبحث لنفسه عن مكان متميز خارج السياسة، وإنما بمعنى توسيع نطاقه ليشمل الطاقة الاجتماعية السياسية المتوفرة لخوض معركة الديمقراطية في الدولة. (عزمي بشارة، 2012، ص. 300)

## 8/ نتائج أدلجة المجتمع المدني العربي:

تتعقد مسألة ضبط مفهوم المجتمع المدني عربيا، بإضافات أخرى لعناصر يصنفها بعض الباحثين على أنها جزء من المجتمع المدني أو مجتمع مدني بطابع خاص، أو تقليعة جديدة للمجتمع المدني، فنلاحظ مثلا تمكن التيار الإسلامي من خلق مجتمع مدني خاص به، حالة الإخوان المسلمون في مصر وحركة النهضة في تونس، عبر منظمات خيرية وفعاليات موالية لهما، وهو ما يدفعنا للتساؤل: هل يعتبر هذا النموذج أدلجة للمجتمع المدني؟، مجتمع مدني كان يمتد ويتقلص تماشيا مع حال الرافد السياسي له، وهو ثبت فعلا في حالتي مصر وتونس، فازدهر فعليا مع وصول الحركتين (الإخوان والنهضة) للحكم، لكنه عاد للانحصار والزوال مع فقدان التموقع في دواليب الحكم. وهو ما يدفعنا للتساؤل مجددا: عن مصير المجتمع المدني حين حصره في توجه إيديولوجي أو ربطه بتيار سياسي، فهل هذا يقضي على كل الجهود السابقة في تأسيس المجتمع المدني؟

يرفض عزمي بشارة وصف هذا النموذج بالمجتمع المدني، وهو يعتبرها حركات اسلامية لديها جمعيات، فيمكن وصفها بالجمعيات أو الاتحادات أو المؤسسات، وهو يوافق على مقولة أن الحركات الاسلامية تنشأ مجتمعها، لكن ليس مجتمعها المدني، فمجتمعها الخاص فيه علاقات زواج وشراء، وهنا تصبح شبيهة بالطوائف الدينية أكثر من شبهها بالأحزاب، وهو ما يستدعي إدراك الخطر في أن صراعها السياسي مع الآخرين يحدث شرخا مجتمعيا وليس تنافسا سياسيا، وهذه هي مشكلة التيارات

الاسلامية، هي تنشأ بيئتها وليس مجتمعها المدني، لأن المجتمع المدني يجب استخدامه كمفهوم مدقق في أماكنه الصحيحة، كما أنه عندما يأتي نظام دكتاتوري يسهل عليه التخلص منها، لأنها معزولة عن باقي المجتمع، الذي لن يتضامن معها، وفي هذا التوجه تصبح هذه الحركات الاسلامية مؤذية لنفسها حسب تصوره. (عزمي بشارة، 2019، ص. 197)

هذه هي حالة التشظي الاجتماعي التي حدثت في الحالة المصرية، بما يصعب عملية نشوء المجتمع المدني فيها، فالأقباط في جهة والعلمانيين والليبراليين في جهة، والاسلاميين في جهة أخرى، وهو ما فتح المجال للاستبداد حتى يميع عملية التحول الديمقراطي والالتفاف عليها، وهنا يستدعي عزمي بشارة لحظة تاريخية في تاريخ الثورة المصرية على أنها نموذج لمجتمع مدني حقيقي وهي التي تحققت في ميدان التحرير، حين اجتمعت كل أطياف المجتمع لتأسيس نظام ديمقراطي في مواجهة الاستبداد، فكانت محاولات لطرح بدائل، وهو ما يمكن وصفه ببدايات لمجتمع مدني حقيقي.

## خـاتـمـة:

يعد المجتمع المدني مفهوما لا ينفصل عن النقاش الذي أفرزته المسألة الديمقراطية في الخبرة العربية، حيث أن أغلب الدراسات في الفكر العربي المعاصر، والتي اهتمت بهذا الموضوع غير بعيدة عن هذا السياق التاريخي، فرغم التباينات في ضبط المفهوم والاختلافات في تحديد المسؤولية الملقاة على المجتمع المدني في حل المسألة الديمقراطية التي هي بالأساس مسألة نهضوية، إلا أنه قد تم التوصل إلى تركيب نسبي للتصورات السابقة، مفاده أن المجتمع المدني هو نتاج مجتمع ديمقراطي، يتشكل من مواطنين أحرار، لديهم القدرة على التمايز كأفراد بينهم وبين فضاءاتهم الأقرب التي هي جماعاتهم الأولى، وهو ما يؤكده عزمي بشارة باعتباره نموذجا لدراستنا، بالتشديد على الاحتكام إلى المواطنة العابرة للهويات الثقافية والطائفية و القبلية، إذ تعد (المواطنة) الطريق الآمن للانطلاق من المجتمع الطبيعي بكل مظاهره نحو المجتمع المدني بكل قيمه، وهي الضامنة للتوجه نحو الديمقراطية بدلا من الاستبداد، وهذا الطريق لا يمكن أن ينجز سوى عبر فهم الجهات التي يخوضها المجتمع المدني العربي، والتي عددها عزمي بشارة بثلاثة جهات أساسية وهي: الديمقراطية، السيادة، المواطنة.

## المصادر والمراجع:

### باللغة العربية:


1) دينكن ميتشال، (1986)، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، ط2، بيروت، دار الطليعة.
2) محمد عاطف غيث، (1973)، علم الاجتماع ج1: النظرية والمنهج والتطبيق، د.ط، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية.
3) أحمد شكر الصبيحي، (2000)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
4) أماني قنديل، (2008)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، د. ط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5) عزمي بشارة، (2019)، حوار أجراه يونس شرقي: "المجتمع المدني هو نتاج مجتمع ديمقراطي وليس طريقا للديمقراطية"، مجلة دراسات فلسفية، العدد 12، ص.ص 189-198.
6) . عزمي بشارة، (2012)، المجتمع المدني/ دراسة نقدية، ط6، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7) غازي الصوراني، (2004)، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي، ط1، غزة/ فلسطين، مركز دراسات الغد العربي.
8) أماني قنديل، (2011)، المجتمع المدني عام 2011، ط1، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
9) برهان غليون، (1992) "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية" /المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ندوة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
10) عزمي بشارة، (2010)، في المسألة العربية /مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

**باللغة الأجنبية:**

11) Neil J.Smelser, John Wiley & sons,(1973), Sociology: An Introduction ,(2d ed.) , New York ,London.